بإمكاننا إنهاء الفقر
الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠

الأمم المتحدة

يحظر تداولها حتى 16 أيلول/سبتمبر الساعة 11.30 بتوقيت نيويورك

تقرير 2011 لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
الشراكة العالمية من أجل التنمية: حان وقت التنفيذ

صحيفة وقائع

# أين هي الثغرات؟

## لمساعدة الإنمائية الرسمية

بدولارات الولايات المتحدة في عام 2010

**لتزامات غلينيغلز من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية**

**لالتزام (لعام 2010)**

148.5 بليون دولار — في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية، للوفاء بتعهد غلينيغلز لعام 2005 بزيادة المساعدة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية بما يقارب 50 بليون دولار (بدولارات عام 2004 دولار).

**لتنفيذ (في عام 2010)**

127.6 بليون دولار — مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية (باستثناء جمهورية كوريا).

**لثغرة (في عام2010)**

21.0 بليون دولار — في المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية التي كانت مطلوبة عام 2010 للوفاء بتعهد غلينيغلز للمساعدة الإنمائية الرسمية السنوية.

لتوصية

- ينبغي أن تسد الحكومات المانحة ثغرة التنفيذ من أجل تحقيق أهداف غلينيغلز إلى جانب تنفيذ كافة التعهدات بالمعونة.

بدولارات الولايات المتحدة في عام 2010

**لتزامات غلينيغلز للمساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا**

**لالتزام (لعام 2010)**

64.0 بليون دولار — من المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية، للوفاء بتعهد غلينيغلز لعام 2005 بزيادة المساعدة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية بمقدار 25 بليون دولار (بدولارات عام 2004 ) .

**لتنفيذ (في عام 2010)**

46.0 بليون دولار — من المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية.

**لثغرة (في عام2010)**

18.0 بليون دولار — من المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية لأفريقيا التي كانت مطلوبة عام 2010 للوفاء بتعهد غلينيغلز بالمساعدة الإنمائية الرسمية السنوية لأفريقيا.

لتوصية

- ينبغي أن تسد الحكومات المانحة ثغرة التنفيذ في تقديم المعونة لأفريقيا.

بدولارات الولايات المتحدة في عام 2010

## حصة المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية من الدخل القومي للبلدان المانحة

**الالتزام**

**282.2 بليون دولار**

لتحقيق الهدف القديم العهد المتمثل في تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، حسبما اتفقت عليه البلدان في الأمم المتحدة في عام 1970.

**لتنفيذ (في عام 2010)**

**128.7 بليون دولار**

هو مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أي ما يعادل 0.32 في المائة من الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو مجتمعة.

**لثغرة (في عام2010)**

**153.4 بليون دولار**

أو 0.38 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

التوصيات

- الالتزام مجدداً بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ هذا الالتزام بحلول عام 2015.
- تقديم معلومات مفصلة عما يُعتزم القيام به على مدى عدة سنوات فيما يتعلق بالمعونة القطرية الممكن برمجتها.
- تحسين فعالية المعونة من خلال تحسين مواءمتها مع الاستراتيجيات الإنمائية في البلدان المستفيدة.
- السعي إلى المزيد من الانسجام بين تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وجهود تخفيف عبء الديون والسياسات التجارية لفائدة البلدان النامية.

بدولارات الولايات المتحدة في عام 2010

## المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً

**الالتزام (لعام 2015)**

**77.6 - 58.2 بليون دولار**

تقدم سنوياً في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً بحلول عام 2015، وذلك استناداً إلى ما ورد في برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نمواً للفترة 2011-2020 من تأييد لتوفير مساعدة إنمائية رسمية يتراوح معدلها بين 51.0 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة بحلول عام 2015.

**التنفيذ(في عام 2009)**

**37.6 بليون دولار**

في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية.

**الثغرة (في عام 2009)**

**20.6 بليون دولار - 40.0 بليون دولار**

مطلوبة كمبلغ إضافي إلى مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية لعام 2009 وذلك لبلوغ الهدف بحلول عام 2015.

التوصيات

- تسليم ما لا يقل عن 0.15 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً بحلول عام 2015.

# لفرص الوصول إلى الأسواق

## جولة الدوحة

**لالتزام**

**اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية**

يُلزم إعلان الأمم المتحدة للألفية موقعيه بإقامة ''نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ومنصفاً وخاضعاً لحكم القانون ويمكن التنبؤ بشأنه ولا يعرف التمييز''. وقد انطلقت جولة الدوحة من محادثات التجارة في عام 1002 بصفة أساسية لتحقيق هذا الهدف، ويتوخى أعضاء منظمة التجارة العالمية اختتامها في عام 1102

**حالة المحادثات**

**الجمود؛ نوقشت إمكانية "الجني المبكر"**

لم تختتم جولة الدوحة ولا تزال ثمة شقة خلافات خطيرة في المواقف. وقد حول أعضاء منظمة التجارة العالمية اهتمامهم إلى خيار ''الجني المبكر'' بالتركيز على ما يمكن إنجازه لفائدة أقل البلدان نمواً.

لتوصية

- تكثيف الجهود لاختتام جولة الدوحة على أسس متوازنة وشاملة وطموحة وذات توجه إنمائي.
- إلغاء التدابير المقيدة للتجارة التي اتخذت أثناء الأزمة الاقتصادية، والامتناع عن إحداث قيود تجارية جديدة.
- تسريع تنفيذ الالتزام بالقضاء على جميع أشكال دعم الصادرات الزراعية بحلول عام 3102.
- تعزيز الدعم المقدم من خلال مبادرة المعونة من أجل التجارة ومواءمة الإجراءات مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

السماح بدخول صادرات أقل البلدان نمواً معفاة من الرسوم الجمركية

الالتزام

97 في المائة (من المواد الخاضعة للتعريفة الجمركية)

من صادرات أقل البلدان نمواً ينبغي أن تستفيد من الإعفاء الجمركي وأن تتاح لها فرص دخول أسواق البلدان المتقدمة النمو دون خضوع لنظام الحصص، وذلك استناداً إلى توصية إعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام 2005 .

النتيجة (في عام 2009)

80 في المائة (حسب القيمة)

من واردات البلدان المتقدمة النمو القادمة من أقل البلدان نمواً، باستثناء الأسلحة والنفط، دخلت دون دفع رسوم جمركية.

التوصية

•ضمان التنفيذ الكامل لسياسة وصول كافة صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون دفع الرسوم الجمركية أو الخضوع لنظام الحصص استناداً إلى قواعد منشأ بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها، في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2011.

# القدرة على تحمل الديون

الالتزام

مشاكل ديون جميع البلدان النامية

ينبغي معالجتها معالجة شاملة من خلال تدابير وطنية ودولية حتى تكون الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.

النتيجة (في عام 2011)

36 بلدا من أصل 40 بلداً "مؤهلا"

بلغت ''نقطة القرار'' في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتستفيد من إجراءات تخفيف عبء الديون التي أدت إلى تخفيض ديونها بنسبة تزيد على 80 في المائة.

32 بلداً من أصل 36 بلداً

بلغت ''نقطة الإنجاز'' الخاصة بها، وتستفيد من إجراءات إضافية لتخفيف عبء الديون عن طريق المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

الثغرة:

4 بلدان فقيرة مثقلة بالديون
لم تبلغ بعد نقطة ''القرار'' .

8 بلدان فقيرة مثقلة بالديون
لم تبلغ بعد نقطة ''الإنجاز''.

19 بلداً، بما في ذلك 12 بلداً فقيراً مثقلاً بالديون
احتمال تعرضها لضائقة المديونية عال (من أصل 67 بلداً تتوفر بشأنها معلومات).

التوصيات

•إكمال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون .
•النظر في إمكانية توسيع نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل جميع البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من ضائقة المديونية.
•ضمان أن تكون جميع تدابير تخفيف عبء الدين مكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية.
•الدعوة إلى اجتماع الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات لمعالجة حالات ضائقة المديونية الملحة ووضع إطار دولي شامل للتسوية المنتظمة للديون السيادية.

# الحصول على الأدوية الأساسية

الالتزام

إتاحة الأدوية الأساسية بتكلفة معقولة .

النتائج - الإتاحة (بحلول عام 2009)

لا تتوفر الأدوية الأساسية إلا في 42 في المائة فقط من المرافق في القطاع العام و64 في المائة من المرافق في القطاع الخاص.

النتائج - التكلفة المعقولة (بحلول عام 2009)

كان متوسط أسعار الأدوية الأساسية في البلدان النامية، ضعف الأسعار المرجعية الدولية بمعدل 2.7 مرة في القطاع العام و 6.1 مرات في القطاع الخاص.

لتوصية

•مساعدة حكومات البلدان النامية على زيادة إتاحة الأدوية واستخدامها في القطاع العام وتوفيرها بتكلفة قليلة أو مجاناً للفقراء من خلال نظام الصحة العامة.
•زيادة التمويل المقدم من الجهات المانحة من أجل معالجة الأمراض غير المعدية والوقاية منها.
•تشجيع الابتكار لدى صانعي الأدوية في البلدان النامية.

# إتاحة فرص الحصول على التكنولوجيات الجديدة

الالتزام

إتاحة الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

لنتائج - الاتصال الهاتفي (بحلول عام 2010)

100 في المائة وزيادة
68 في المائة

لم تختتم جولة الدوحة ولا تزال ثمة شقة خلافات خطيرة في المواقف. وقد حول أعضاء منظمة التجارة العالمية اهتمامهم إلى خيار ''الجني المبكر'' بالتركيز على ما يمكن إنجازه لفائدة أقل البلدان نمواً.

الثغرة

32 في المائة

من العالم النامي لا يشترك في شبكة الهاتف الخلوي النقال.

النتائج - الإنترنت (في عام 2010)

72 في المائة
من السكان في البلدان المتقدمة النمو هم من مستخدمي الإنترنت.

21 في المائة
من السكان في البلدان النامية هم من مستخدمي الإنترنت.

الثغرة:

51 نقطة مئوية

هي مقدار النقص في عدد مستخدمي الإنترنت في العالم النامي.

التوصية

•تشجيع التعاون في مجال البحث والتطوير بين الأطراف من القطاع الخاص والهيئات غير الربحية والهيئات الرسمية لتعزيز تطوير التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية، بما فيها الاتصال الهاتفي المتنقل وخدمات الإنترنت.

www.un.org/esa/policy/mdggap
من منشورات إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، أيلول/سبتمبر 2011 DPI/2575 B